



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

النظام الإجرائي لتسجيل المكائن في دائرة كاتب العدل
دراسة مقارنة

مُيسر علي مصطفى جاسم الحديدي

رسالة ماجستير

القانون الخاص / قانون المرافعات المدنية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ياسر باسم ذنون السبعوي

أستاذ قانون المرافعات المدنية والإثبات

المستخلص

إنَّ ظهور الإسلام أعطى أهمية كبيرة لتوثيق الحقوق ومنها ظهور مهنة الكاتب العدل، وظهر التوثيق منذ أقدم الأزمنة، إذ كان سابقاً يتم التوثيق على الألواح الطينية، ثم تطور بعد ذلك على جلود الحيوانات قبل ظهور وإنتاج الورق لتوثيق التصرفات القانونية وإثبات حقوق أصحاب العلاقة، ونتيجة الحاجة والتطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم أدى إلى ظهور المكائن بأنواعها وتطورها وزيادة أعدادها والحاجة إلى تنظيمها وفق نظام قانوني تديره الدولة بما يخدم النظام الاقتصادي ويضمن حقوق الأفراد ضمن الاتجاه الذي تحدده الدولة، وقد قامت الدول بتشريع مختلف أنواع القوانين لغرض التنظيم القانوني في مختلف النواحي التنظيمية ومنها القانونية والاقتصادية، وذلك لأهمية المكائن في مقياس تطور الدول وتقدمها، وآخر تشريع في العراق هو تعليمات تسجيل المكائن ذي الرقم ٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالتعليمات ذي الرقم ١ لسنة ٢٠١٧.

أناط المشرع في القانون العراقي مهمة تنظيم المشاريع الصناعية إلى المديرية العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، التي تعمل بموجب قانون الاستثمار الصناعي ذي الرقم ٢٠ لعام ١٩٩٨ والتعليمات اللاحقة التي تصدر بموجبه لتسهيل تنفيذه، وقد حددت القوانين المختلفة شروط ومتطلبات يجب على صاحب العلاقة القيام بها لغرض تسجيل المكائن، وتبدأ بتقديم طلب منح إجازة مشروع صناعي تحت التأسيس لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية لتقديمه إلى وزير الصناعة والمعادن، وبعد الحصول على الموافقات الأصولية من الدوائر ذات العلاقة وتهيئة العقار المخصص للمشروع الصناعي، تقوم المديرية العامة للتنمية الصناعية بمنح إجازة مشروع تحت التأسيس لمدة محددة بموجب التعليمات المرقم ٣ لسنة ١٩٩٩ حيث يجب أن يبدأ بتأسيس المشروع خلال عام من منح الإجازة وعليه إكماله خلال ثلاثة أعوام من تاريخ منحها.

ونتيجة التطور العلمي والتكنولوجي وزيادة أعداد المكائن ولتسهيل الأمر على أصحاب العلاقة في الحصول على إجازة مشروع صناعي تحت التأسيس، تم فتح النافذة الالكترونية لغرض التقديم على منح إجازة مشروع صناعي تحت التأسيس، وذلك لتسهيل الامر على أصحاب العلاقة وتوفير الوقت والجهد والمال على دوائر الدولة وأصحاب العلاقة، وبعد حصول الموافقة يتم مفاتحة الدوائر ذات العلاقة لأخذ موافقتها وتقديم التسهيلات المطلوبة لمنح إجازة المشروع والعمل على إنجازه وذلك لخدمة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي للدولة ولحماية الحقوق واستقرار المعاملات والمجتمع.

وقد أنفرد المشرع العراقي عن بقية المشرعين في القوانين المقارنة، إذ أوكل عملية توثيق ملكية المكائن وإصدار شهادة تسجيلها إلى دائرة كتاب العدول وأدخلها من ضمن مواد قانونه، بموجب قانون كتاب العدول ذي الرقم ٣٣ لسنة ١٩٩٨ والنظام والتعليمات ذات الصلة بتنفيذه، وعدّ تسجيلها

وإصدار شهادة تسجيل المكائن من الإجراءات الشكلية والتي تعدّ منشئاً للحق على المكائن، ولا يُعتدّ بأي تصرف قانوني على المشاريع الصناعية والمكائن مالم يتم توثيقه في دائرة الكاتب العدل المختصة ضمن الاختصاص المكاني، لوجود الماكينة المراد تسجيلها، إذ بعد حصول الموافقات الأصولية يقوم صاحب العلاقة بتقديم طلب إلى دائرة الكاتب العدل المختصة حسب الاختصاص المكاني لغرض تسجيل المشروع الصناعي والمكائن إصدار شهادة تسجيل المكائن، ويقوم الكاتب العدل بإجراء الكشف بصحبة الموظف المختص بتسجيل المكائن والخبير المختص بالمكائن وأصحاب العلاقة، ويجري الكشف لبيان المطابقة بين المواصفات المطلوبة لتسجيل المكائن في دائرة الكاتب العدل والمكائن المنصوبة التي تعمل في داخل موقع المشروع الصناعي، إذ إنّ هناك الآلات توجد في داخل المشروع الصناعي، ولكن لا يمكن تسجيلها في دائرة الكاتب العدل مثل، العقار المقام عليه المشروع الصناعي أو الرافعات أو الدنابر كونها من اختصاص دوائر أخرى.

وبعد تقديم الخبير لنقريه ودفع الرسوم القانونية وفق قانون الرسوم العدلية المرقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وقانون رسم الطابع المرقم ٧١ لسنة ٢٠١٢، وإكمال الإجراءات في دائرة الكاتب العدل يكون المشروع الصناعي والمكائن جاهزة للتسجيل، وبعد استيفاء الإجراءات المقررة قانوناً يتم التسجيل للمشروع الصناعي والمكائن في سجلات وأضابير دائرة الكاتب العدل، ويتم إصدار شهادة تسجيل المكائن والتي تصدر بثلاث نسخ أصلية ويتم وضع نسخة في إضبارة المشروع الصناعي ونسخة في الاضبارة العمومية لدائرة الكاتب العدل ونسخة لصاحب العلاقة، وتعد شهادة تسجيل المكائن من المستندات الرسمية والتي لا يمكن الطعن بها الا بالتزوير.

وقد حدد قانون كتاب العدول طريق الطعن بقرارات الكاتب العدل المختلفة عن طريق تقديم طلب الهيئة الاستشارية في دائرة كتاب العدول والذي يكون قرارها بمثابة تعاميم يعمل به في دوائرها، وهناك متابعة وتفتيش من قبل الدائرة والمراجع المختصة على أعمال موظفيها وسجلات تسجيل المكائن، وتقوم الدائرة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظف في حال مخالفته للقوانين والتعليمات النافذة، وفق أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ذي الرقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته، ويمكن إقامة دعاوى أمام القضاء في حال إخلال الموظف بواجباته الوظيفية وفق القوانين النافذة، وقد وصف الكتاب المختصون في هذا المجال بأن مهنة الكاتب العدل تعدّ أخطر مهنة توثيقية على الإطلاق والقسم الآخر وصفها بأنّها أهم مهنة توثيقية على الإطلاق، وقسم منهم طلب تعديل القوانين لمنح الكاتب العدل الحصانة القانونية اللازمة لعمله أسوةً بالقاضي والمحامي، وكذلك الحقوق والامتيازات الممنوحة للقاضي.

Abstract

The emergence of Islam gave great importance to documenting rights, including the emergence of the profession of notary public. Documentation appeared since ancient times, as previously documentation was done on clay tablets, then it developed later on animal skins before the emergence and production of paper to document legal transactions and prove the rights of the stakeholders.

As a result of the need and scientific and technological development witnessed by the world, it led to the emergence of machines of all kinds, their development and increase in their numbers, and the need to organize them according to a legal system managed by the state in a way that serves the economic system and guarantees the rights of individuals within the direction determined by the state. Countries have enacted various types of laws for the purpose of legal regulation in various organizational aspects, including legal and economic ones, due to the importance of machines in the measure of the development and progress of countries. The latest legislation in Iraq is the Machine Registration Instructions No. 7 of 1999, amended by Instructions No. 1 of 2017.

The legislator in the Iraqi law has assigned the task of organizing industrial projects to the General Directorate of Industrial Development of the Iraqi Ministry of Industry and Minerals, which operates under Industrial Investment Law No. 20 of 1998 and subsequent instructions issued pursuant to it to facilitate its implementation. The various laws have specified the conditions and requirements that the interested party must fulfill for the purpose of registering machines, and it begins by submitting a request to grant a license for an industrial project under establishment to the General Directorate of Industrial Development to submit it to the Minister of Industry and Minerals. After obtaining the necessary approvals from the relevant departments and preparing the property allocated for the industrial project, the General Directorate of Industrial Development grants a license for a project under establishment for a specific period pursuant to Instructions No. 3 of 1999, whereby the project must begin to be established within one year

of granting the license and must be completed within three years from the date of granting it.

As a result of scientific and technological development and the increase in the number of machines, and to facilitate matters for stakeholders in obtaining a license for an industrial project under establishment, an electronic window has been opened for the purpose of applying for a license for an industrial project under establishment, in order to facilitate matters for stakeholders and save time, effort and money for government departments and stakeholders. After obtaining approval, the relevant departments are contacted to obtain their approval and provide the required facilities to grant the project license and work on its completion in order to serve the legal, economic and social system of the state and to protect rights and stability of transactions and society.

The Iraqi legislator has distinguished itself from other legislators in comparative laws, as it has assigned the process of documenting the ownership of machines and issuing their registration certificate to the Notary Public Department and included it among the articles of its law, pursuant to the Notary Public Law No. 33 of 1998 and the system and instructions related to its implementation, and considered its registration and issuance of the machine registration certificate as formal procedures that create the right to the machines, and no legal action is taken on industrial projects and machines unless it is documented in the competent Notary Public Department within the geographical jurisdiction, due to the presence of the machine to be registered, as after obtaining the original approvals, the interested party submits a request to the competent Notary Public Department according to the geographical jurisdiction for the purpose of registering the industrial project and machines and issuing a machine registration certificate, and the Notary Public conducts the inspection accompanied by the employee responsible for registering the machines and the expert specialized in the machines and the interested parties, and the inspection is conducted to show the conformity between the specifications required for registering the machines in the Notary Public Department and the installed machines that operate within the industrial project site, as there are machines that exist Within the industrial project, but it cannot be registered in the notary public's office, such as the property on which the industrial project is located, cranes, or tanks, as they fall under the jurisdiction of other departments.

After the expert submits his report and pays the legal fees in accordance with the Judicial Fees Law No. 114 of 1981 and its amendments and the Stamp Duty Law No. 71 of 2012, and completing the procedures at the Notary Public Department, the industrial project and machines are ready for registration. After completing the legally prescribed procedures, the industrial project and machines are registered in the records and files of the Notary Public Department, and a machine registration certificate is issued, in three original copies. A copy is placed in the industrial project file, a copy in the public file of the Notary Public Department, and a copy is for the interested party. The machine registration certificate is considered an official document that cannot be challenged except by forgery.

**Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Mosul
College of Law**



**Procedural System for Registering
Machines
in the Notary Public Department:
A Comparative Study**

moyaser Ali Mustafa Al-Hadidi

Master's Thesis

Private Law - Civil Procedure and Evidence Law

Private Law / Civil Procedures

. Professor Dr.

Supervised by

Yasser Basem Dhunoon Al-Sabaawi

Professor of Private Law

Evidence Procedures and Civil